Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (5), Issue (2) : 28 Feb 2021
P: 91 - 108
ISSN: 2522-3380
مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (5)، العدد (2) : 28 فبراير 2021م
ص:91 - 108

The effect of recitation Al- A' mash on directing the Qur'anic text of Al- Zamakhshari in Al- kashaf: An analytical study

Husam Gassan Ali
College of Human Sciences || An-Najah National University || Nablus || Palestine

Abstract: The title of the study relates to what's been known of AL A'MASH in his Quran recitation, contrary to the recitation of the public, as contained in (Al KASHAF) of AL Zamakhshari, revealing with no doubt the effect of his recitation in guiding the Quranic text, as shown by AL Zamakhshari and other Arab scholars, so they split into four opinions: those who said it's allowed, those who repelled it, those who said it's a weak recitation and those who deemed it irregular. For the study of the recitation showed that some parts were out of the known measured language rules of Arabic, and other parts were out of the known aural rules, while a third party found it to be uncommon. Therefore, the study aims to present and clarify, try investigating as much information as possible.

Keywords: AL A'MASH. Quran recitation. Guiding the Quranic text.

أَثَرُ قِراءَةِ الأَعْمَشِ في تَوْجيهِ النَّصِّ القُرْآنِيِّ عِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ في الكَشّافِ: دِراسَةٌ تَحْليلِيَّةٌ

حسام غسان علي
كلية العلوم الإنسانية || جامعة النجاح الوطنية || نابلس || فلسطين

المُلَخَّصُ: يَتَّصِلُ عُنْوانُ الدِّراسَةِ بِما أُثِرَ عَنِ الأَعْمَشِ مِنْ قِراءَةٍ قُرآنِيَّةٍ، مُخالِفَةٍ لِقِراءَةِ الجُمْهورِ، كَما وَرَدَتْ في كَشّافِ الزَّمَخْشَرِيِّ، فَكَشَفَتْ، كَشْفًا غَيْرَ مُلْبِسٍ، عَنْ أَثَرِ هذهِ القِراءَةِ في تَوْجيهِ النَّصِّ القُرآنِيِّ، عِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ في كَشّافِهِ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ مِنْ أَرْبابِ العَرَبِيَّةِ، فَافْتَرَقوا فيها إلى فِرَقٍ أَرْبَعَةٍ؛ مُجيزٍ، وَرادٍّ، وَمُضَعِّفٍ، وَمُشَذِّذٍ؛ ذلِكَ أَنَّ مَواضِعَ القِراءَةِ التي عَرَضَتْ لَها الدِّراسَةُ خَرَجَ بَعْضُها عَنِ القِياسِ عِنْدَ جَماعَةٍ مِنْهُمْ، وَخالَفَ بَعْضُها السَّماعَ عِنْدَ جَماعَةٍ ثانِيَةٍ، وَوَرَدَ بَعْضُها عَلى غَيْرِ الشّائِعِ عِنْدَ ثالِثَةٍ، فَبَيَّنَتِ الدِّراسَةُ هذهِ الآراءَ، مُوَضِّحَةً، مُناقِشَةً، مُحاوِلَةً الاسْتِقْصاءَ قَدْرَ الإِمْكانِ.

الكَلِماتُ المِفتاحِيَّةُ: الأَعْمَشُ، القِراءَةُ القُرآنِيَّةُ، تَوجيهُ النَّصِّ، الزَّمَخشريُّ، الكَشّافُ.

المقدّمة.

تَرَكَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَثَرًا مُهِمًّا، في سِياقِ عَلاقَةِ القرآنِ الكريمِ وأَثَرِهِ في العَرَبِيَّةِ، وَالدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ؛ كِتابَهُ (الكَشّافُ عَنْ حَقائِقِ غوامِضِ التَّنْزيلِ)، وَيُعَدُّ صَنيعُهُ هذا مِنَ المَظانِّ الرّائِدَةِ في مَجالِيْهِ: التَّفْسيرِيِّ، وَاللُّغَوِيِّ، فانضَوى عَلى مادَّةٍ غَزيرَةٍ تَتَّصِلُ بعلومِ القرآنِ، وَاللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، ومِنْ مَوادِّ الكِتابِ مادَّةٌ عَظيمةُ القَدْرِ، جَليلَةُ الشَّأْنِ، تدورُ في فَلَكِ القِراءاتِ القُرْآنِيَّةِ، وَأَثَرِها في العَرَبِيَّةِ، وَعُلومِها.

وَقَدْ اسْترعَتِ انْتِباهيَ قِراءَةٌ، لَها سُهْمَةٌ غَيْرُ خافٍ فَضْلُها، وَلا أَثَرُها، في إِثْراءِ الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ العَرَبِيِّ، وَهِيَ قِراءَةُ سُليمانَ بنِ مَهرانَ الأَعْمَشِ، فَذَهَبْتُ أَسْتَقْصيها وَأَثَرَها في كَشّافِ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَوَقَعْتُ عَلى جُمْلَةٍ غَيْرِ قَليلَةٍ مِنْ قِراءَتِهِ، وَصَلَتْ إلى تِسْعَةٍ وَأَرْبَعينَ حَرْفًا، تَتَّصِلُ بِفروعِ اللُّغَةِ: صَوْتًا، وصَرْفًا، وَنَحْوًا، وَدِلالَةً، فَاصْطَفيتُ مِنْها ستَّةَ

مَواضِعَ؛ تَكونُ مادَّةً لَطيفَةً في دِراسَةٍ تَكْشِفُ عَنْ أَثَرِ قِراءَةِ الأَعْمَشِ في تَوْجيهِ النَّصِّ القُرْآنِيِّ، عِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ في الكَشّافِ.

مُشْكِلَةُ البَحْثِ:

تَأتي مُشْكِلَةُ البَحْثِ في كَوْنِ المَواضِعِ السِّتِّ الَّتي ناقَشَتْها مِنْ قِراءَةِ الأَعْمَشِ مُخالِفَةً لِقِراءَةِ الجُمهورِ، وَتَتَّصِلُ القضايا الخمسةُ الأُولى بِالدَّرْسِ النَّحْوِيِّ، وَالسّادسةُ بِالدَّرْسِ الصَّرْفِيِّ، وابْتَنَتْ قضايا النَّحوِ مِنْ مُباحَثاتٍ تَتَعَلَّقُ بِالضَّمير؛ ياءِ المُتَكَلِّمِ، وَبِالفِعْلِ؛ الفِعْلِ المُضارِعِ، وَبِالمَمْنوعِ مِنَ الصَّرْفِ، وَبِاسْمِ الفاعِلِ، وَبِجَمْعِ المُذَكَّرِ السّالِمِ، أمّا مُباحَثَةُ الصَّرْفِ؛ فاتَّصَلَتْ بِجَمْعِ المُعْتَلِّ الأَجْوَفِ، فَسَعَيْتُ إلى تِبيانِ مَواقِفِ أَرْبابِ العَرَبِيَّةِ مِنْ هذهِ القِراءةِ.

أَسْئِلَةُ البَحْثِ:

1- ما أَثَرُ قِراءةِ الأعمشِ في تَوْجيهِ النَّصِّ القُرْآنِيِّ وَإِغْناءِ الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ عِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ في الكَشّافِ وَعِنْدَ غَيْرِهِ مِنْ عُلْماءِ العَرَبِيَّةِ؟
2- ما مَوْقِفُ اَرْبابِ اللُّغةِ مِنْ قِراءَةِ الأَعْمَشِ، وَهَلْ كانُوا على رَأيٍ واحِدٍ فيها؟
3- هَلْ خَرَقَ بَعْضُ العُلماءِ صَرامةَ القاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ لِوُجودِ دَليلٍ علَيْها مِنْ كلامِ العَرَبِ؟
4- هل يوجَدُ تَناقُضٌ عِنْدَ بَعضِ العُلماءِ فيما يَخُصُّ التَّعْليلَ النَّحْوِيَّ في ضَوْءِ قِراءَةِ الأَعْمَشِ؟

أهداف البحث

سَعَيْتُ في هذا البَحْثِ، إلى تِبيانِ تَوْجيهِ الزَّمَخْشَرِيِّ لِلنَّصِّ القُرآنِيِّ، بِناءً عَلى قِراءَةِ الأَعْمَشِ في القَضايا المُعَيَّنَةِ آنِفًا، كاشِفًا عَنْ رَأْيِهِ فيها، وَلَمْ أَكْتَفِ بِتِبيانِ رِأيِهِ وَحْدَهُ، وإنَّما اسْتَقصَيْتُ آراءَ أَرْبابِ العَرَبِيَّةِ في هذهِ القَضايا، وَمَوْقِفَهُمْ مِنْها، قَدْرَ ما أَمْكَنَني ذلِكَ، بِما تَوَفَّرَ لَدَيَّ مِنْ مَظانِّهِمْ، وَلَمْ تَكُنْ آراؤُهُمْ مَحَلَّ اتِّفاقٍ فيها كُلِّها، فَاخْتَلَفوا بَيْنَ مُجيزٍ، وَرادٍّ، وَمُشَذِّذٍ، وَمُضَعِّفٍ، وَلِكُلٍّ حُجَّتُهُ فيما ذَهَبَ إِلَيْهِ، فَعَرَضْتُ لَها، وَناقَشْتُها؛ مُوَضِّحًا، وَمُفَسِّرًا، وَمُبْدِيًا الرَّأْيَ، ما أَحْوَجَ ذلِكَ.

أَهَمِيَّةُ البَحْثِ:

تَأتي أَهَمِيَّةُ البَحْثِ ضِمْنَ عُنوانٍ عَريضٍ، وَمُبتغًى مَقْصودٍ يَدورُ في فَلَكِ القُرآنِ الكَريمِ وَأَثَرُهُ في العَرَبِيَّةِ وَالدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ، فَيَتَّخِذُ مِنْ قِراءَةِ الأَعْمَشِ سَبيلًا لِلْكَشْفِ عَنْ جُزْءٍ مِنْ هذا الأَثَرِ.

منهجيّةُ البحثِ.

بُنِيَ البَحثُ على المَنْهَجِ التَّحْليليِّ، وَواجَهَتْني مُشْكِلَةٌ واحِدَةٌ في أثْناءِ عَرْضِ المُباحَثاتِ، فَكُنْتُ قَدْ أَرَدْتُ أَنْ أَعْرِضَ الآراءَ حَسْبَ التَّرتيبِ التّاريخِيِّ، غاضًّا الطَّرْفَ عَنْ جَمْعِ الآراءِ المُتشابِهَةِ إلى بَعْضِها، فَأَبْدَأُ بِمَنْ ناقَشَ القِراءَةَ المُعَيَّنَةَ أَوَّلًا، ثُمَّ لِرَأْيِ الثّاني، فَالثّالِثِ، وهكذا، غَيْرَ أنّي وَجَدْتُ ذلِكَ يُبَعْثِرُ الآراءَ، وَيُشَتِّتُها، دَونَ انْتِظامٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ أنْ أَجْمَعَ الآراءَ المُتشابِهَةَ إلى بعضِها، مُراعِيًا التّرتيبَ التّاريخِيَّ لِأَصْحابِ كُلِّ رَأْيٍ، وَواجَهَتْني مُشْكِلَةٌ أُخرى في ذلِكَ؛ وَهِيَ أنَّ آراءَ الرّادَينَ مَثَلًا جاءَتْ في بَعْضِ القَضايا في البِدايَةِ، تَتْبَعُها آراءُ المُجيزينَ، وَيكونُ أَحَدُ المُتأخِّرينَ مِنَ الرّادّين، قَدْ أشارَ بِاقْتِضابٍ إلى رَأْيِ أَحَدِ المُتَقَدِّمينَ عَليهِ تاريخيًا مِنَ المُجيزينَ؛ لِيُدْلِيَ بِتَعليقٍ عَلَيْهِ، وَهُوَ رَأْيٌ يَحْتاجُ إلى تَوضيحٍ وَمُناقَشَةٍ، فَرَأَيْتُ أَنْ أُشيرَ في الحاشِيَةِ إلى صاحِبِ الرَّأْيِ، وَأَنْ أُشيرَ كَذلِكَ إلى أنَّ مُناقَشَتي هذا الرَّأْيَ سَتكونُ عِنْدَ صاحِبَ الرَّأْيِ نَفْسِهِ، لا عِنْدَ مَنْ أَوْرَدَهُ مِنَ المُتَأخِّرينَ.

الدّراساتُ السّابقةُ.

وَقَعْتُ عَلى أَرْبَعِ دِراساتٍ –في حُدودِ اطِّلاعي- تَتَّصِلُ بِعُنوانِ دِراسَتي، ومُباحَثاتِها المَطْروقَةِ؛ وهي:

- **الأُولى**: لِلْباحِثِ عبدِ اللهِ بنِ سُليمانَ مُحَمَّد أديب، عُنوانُها (التَّوْجيهُ اللُّغَويُّ وَالنَّحْويُّ لِلْقِراءاتِ القُرآنِيَّةِ في تَفْسيرِ الزَّمَخْشَرِيِّ)، وهيَ رِسالةُ ماجستير، قُدِّمَتْ لجامِعَةِ الموصِلِ في العِراق، عامَ 2002، فَالْتَقَتْ دِراسَتي مَعَ دِراسَتِهِ في مَوْضِعٍ واحِدٍ، فَعَرَضَ لِقراءَةِ (مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ)، بِكَسْرِ ياءِ المُتَكَلِّمِ مِنْ (مُصْرِخِيَّ)، فَاكْتَفى بِرَأْيِ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَابْنِ خالَوَيْهِ.
- **الثّانِيَةُ**: لِلْباحِثِ نضال مُحَمَّد الفراية، عُنوانُها (القِراءاتُ القُرآنِيَّةُ في كِتابِ الكَشّافِ لِلزَّمَخْشَرِيِّ)، وَهيَ رِسالَةُ ماجستير، قُدِّمَتْ لِجامِعةِ مُؤْتةَ في الأُرْدُنِّ، عامَ 2006، وَقَدْ الْتَقَتْ دِراسَتي معَ دِراسَتِهِ في خَمْسَةِ مَواضِعَ، فَعَرَضَ لِقراءَةِ (مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ)، بِكَسْرِ ياءِ المُتَكَلِّمِ مِنْ (مُصْرِخِيَّ)، واكْتَفى بِرَأْيِ الزَّمَخْشَرِيِّ وَحْدَهُ، وعَرَضَ لِقِراءَةِ (وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ)، بِحَذْفِ النّونِ مِنْ كَلِمَةِ (ضارّينَ)، مُكْتَفِيًا كذلِكَ بِالزَّمَخْشَرِيِّ وَحْدَهُ، وَلِقراءَةِ (ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ)، بِفَتْحِ الواوِ مِنْ كَلِمَةِ (عَوْراتٍ)، مُكْتَفِيًا بِرَأْيِ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَأبي حيّانَ.
- **الثّالِثَةُ**: لِلْباحِثِ مُحَمّد أحْمد السّلامين، عُنوانُها (المُسْتَوَيانِ: النَّحْويُّ وَالدِّلاليُّ في قِراءَةِ الأَعْمَشِ)، وَهيَ رِسالَةُ ماجستير، قُدِّمَتْ لَجامعةِ مُؤتةَ في الأُرْدُنِّ، عامَ 2007، وَالْتَقَتْ دِراسَتي مَعَ دِراسَتِهِ في أَرْبَعَةِ مَواضِعَ: فَعَرَضَ لِقراءَةِ (وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا)، بِتَنْوينِ (يَغوثَ وَيَعوقَ)، ذاكِرًا رأْيَ أبي حيّانَ، والزَّمَخْشَرِيِّ، وَالفَرّاءِ، وَمَكّي بنِ أبي طالِبٍ، وَالنَّحّاسِ، وَلِقِراءَةِ (مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا)، بِرَفْعِ (ذَهَبًا)، ذاكِرًا رَأْيَ الزَّمَخْشَرِيِّ، وأبي حيّانَ، دونَ الإشارَةِ إليهما في مَتْنِ الدِّراسةِ، ودونَ توثيقِ رأيِهما في الحاشيةِ (انظر: السلامين، 2007، ص86)، ثمَّ أشارَ إلى رَأْيِ الفَرّاءِ فيها، وَعَرَضَ لِقِراءَةَ (ذائِقَةُ المَوْتَ) مُكْتَفِيًا بِرَأْيِ الرّازي، وَلِقِراءَةِ (وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ)، بِنَصْبِ (تَسْتَكْثِرُ)، مُكْتَفِيًا بِرَأْيِ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَابْنِ هِشامٍ.
- **الرّابعةُ**: لِلباحِثَةِ ياسمين كامل الشّوّا، عُنوانُها: (توجيهُ الخِلافِ الإعْرابِيِّ في سورَةِ آلِ عِمرانَ في الكَشّافِ لِلزَّمَخْشَرِيِّ وَالجامِعِ لِأَحْكامِ القُرآنِ لِلْقُرْطُبِيِّ) وَهيَ رِسالةُ ماجستير، قُدِّمَتْ لِجامِعَةِ الأَزْهرِ في غَزّةَ، عامَ 2018، وَلَمْ تُعالِجْ أَيَّةَ قَضِيَّةٍ ممّا عالَجَتْهُ دِراسَتي.

وقَدْ انمازَتْ دِراسَتي بِأَنَّها عَرَضَتْ لِبعْضِ القَضايا التي لَمْ تَعْرِضها الدِّراساتُ السّابقةُ، وَتَوَسَّعتْ في عَرْضِ القَضايا التي الْتَقَتْ مَعَها، بذكرِ آراءٍ جديدةٍ لم تذكُرها، وَإِرْجاعِ كُلِّ رَأْيٍ إلى مَظانِّه الأولى، مُتَتَبِّعًا إيّاها تَتَبُّعًا تاريخيًّا، وكَذلِكَ حَرَصْتُ على مُناقَشَتِها بِنَحْوٍ غَيْرِ مَوجودٍ في الدِّراساتِ السّابقةِ، وَتَفسيرِ المُشْكِلِ مِنْ كَلامِ النُّحاةِ، وَالمُبْهَمِ مِنْ عباراتِهم ما أَحْوَجَ ذلكَ، واتَّبَعْتُ مَنْهَجًا مُخْتَلِفًا في دِراسَتي، فَضَمَمْتُ المُتَشابِهَ مِنَ المُباحَثاتِ بَعْضَهُ إلى بَعْضٍ، وَتَرَكْتُ المُخْتَلِفَ عَلى حالِهِ، وَأَوْرَدْتُ رَأْيَ الزَّمَخْشَرِيِّ أَوَّلًا، ثُمَّ رَأْيَ غَيْرِهِ، مُراعِيًا الأَسْبَقِيَّةَ، وَضامًّا المُجيزَ إلى المُجيزِ، والرّادَّ إلى الرادِّ، وَالمُضَعِّفَ إلى المُضَعِّفِ، وَالمُشَذِّذَ إلى المُشَذِّذِ، مُبَيِّنًا وَجْهَ كُلِّ مِنْهُمْ في مَوْقِفِهِ، وَفي تَوْجيهِهِ، مُناقِشًا، وَمُفَسِّرًا، وَمُبدِيًا الرَّأْيَ، ما أَحْوَجَ ذلِكَ.

وَهذا بَيانٌ بِمَباحِث الدِّراسَةِ:

1- كَسْرُ ياءِ المُتَكَلِّمِ:

في أثْناءِ حديثِ الزّمَخشَرِيّ عَنْ قَوْلِهِ تَعالى: ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: 22]، ذَكَرَ أنَّ حَمْزَةَ قَرَأَ (بِمُصْرِخِيّ)، بِكَسْرِ ياءِ المُتَكَلِّمِ (انظر: الزمخشري، 1407هـ، 57/3)، وهيَ قِراءَةٌ مَنْسوبَةٌ لِلأَعْمَشِ أيْضًا (انظر: الدينوري، د.ت، ص44، والهروي، 1991، 62/2، والهذلي، 2007، 77/1-78)

وَعِنْدَما ناقَشَها الزَّمَخْشَرِيُّ، ضَعَّفَها مِنْ وَجْهَيْنِ: الأَوّلِ: أنَّ الكَسْرَ "غَيْرُ صَحيحٍ؛ لِأَنَّ ياءَ الإضافَةِ لا تَكونُ إلّا مَفتوحَةً" (الزمخشري، 1407هـ، 551/2)، وَرَدَّ قَوْلَ مَنْ عَدَّ تِحريكَها بالكَسْرِ على أَصْلِ الْتِقاءِ السّاكِنَيْنِ[1]؛ لِأنَّ هذا وَإنْ كانَ قِياسًا حَسَنًا إلّا أنَّ "الاسْتِعْمالَ المُستَفيضَ الَّذي هو بِمَنْزِلَةِ الخَبَرِ المُتَواتِرِ تَتَضاءَلُ إلَيْهِ القِياساتُ" (الزمخشري، 1407هـ، 551/2)، فَجَعَلَ الاسْتِعمالَ المُستَفيضَ لِقِراءَةِ الجُمْهورِ الوَجْهَ الثّاني لِضَعْفِها، وإلى عَدَمِ القِياسِ على غَيْرِ المُستَفيضِ في هذهِ القراءَةِ ذَهَبَ أيضًا أبو حَيّانَ الأَنْدَلُسِيُّ (الأندلسي، 1420هـ، 428/6-429).

وعِندَما وَقَعَ النُّحاةُ، واللُّغَوِيّونَ، والمُفَسِّرونَ، عَلى هذهِ القراءَةِ اخْتَلَفُوا فيها، فَمِنْهُم مَنْ رَدَّها، وَتَبايَنوا في سَبَبِ رَدِّها، وَمِنْهُم مَنْ أجازَها، وَقَبِلَها، وَتَبايَنوا كذلكَ في سَبَبِ إجازَتِها، ومِنْهُمْ مَنْ ضَعَّفَها، وَمِنهُم مَنْ ذَكَرَها دونَ التَّعْليقِ عَلَيْها[2]، وَدونَكَ بَيانَ ذلِكَ:

فَقَدْ ناقَشَها الفَراءُ، وَلَمْ يُجِزْها، وعَدَّها "مِنْ وَهْمِ القُرّاءِ طَبَقَةِ يَحيى، فَإنَّهُ قَلَّ مَنْ سَلِمَ مِنْهُم مِنَ الوَهْمِ، وَلَعَلَّهُ ظَنَّ أنَّ الباءَ في (بِمُصْرِخِيَّ) خافِضَةٌ لِلْحَرْفِ كُلِّهِ، وَالياءُ مِنَ المُتَكَلِّمِ خارِجَةٌ مِنْ ذلكَ" (الفراء، د.ت، 75/2)، وَفي مَوضِعٍ لاحِقٍ، ذَكَرَ الفَرّاءُ بَيْتًا مِنْ أُرْجوزَةٍ، قالَ: "وقَدْ سَمِعتُ بِعْضَ العَرَبِ يُنْشِدُ" (الفراء، د.ت، 76/2):

"قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يا تا فِيّ ... قالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالمَرْضِيّ" (الأغلب العجلي، 1985، ص169)

وَعَقَّبَ على البَيْتِ بِقَوْلِهِ: "فَخَفَضَ الياءَ مِنْ (فِيّ) فَإنْ يَكُ ذلِكَ صَحيحًا، فَهُوَ مِمّا يَلْتَقي مِنَ السّاكِنَيْنِ فَيُخْفَضُ الآخَرُ مِنْهُما، وَإنْ كانَ لَهُ أَصْلٌ في الفَتْحِ" (الفراء، د.ت، 76/2)، فالفَرّاءُ يَحْتَرِزُ في إجازَتِها، على الرَّغْمِ مِنْ وُجودِ بَيْتٍ يَشْهَدُ عَلَيْها، دَليلُ ذلكَ أَنَّهُ قالَ عَنِ البَيْتِ "فَإنْ يَكُ ذلكَ صَحيحًا".

وَتَابَعَهُ في هذا الرَّأْيِ ابْنُ قُتَيْبَةَ الدّينَوَرِيُّ، فَقالَ بَعْدَ أنْ ذَكَرَ القِراءةَ، وَنَسَبَها لِلْأَعْمَشِ: "كَأَنَّهُ ظَنَّ أنَّ الباءَ تخْفِضُ الحَرْفَ كُلَّهُ" (الدينوري، د.ت، ص44)، وَتابَعَ الرّازي رأيَ الفَرّاءِ (الرازي، 1420هـ، 88/19)، وتَابَعَهُ كَذلِكَ السَّمينُ الحَلَبِيُّ (السمين الحلبي، د.ت، 92/7).

وَلَمْ يُجِزْها الأَخْفَشُ، فَعَدَّها لَحْنًا، وَعَقَّبَ عليْها بِقَوْلِهِ: "وَهذهِ لَحْنٌ، لَمْ نَسْمَعْ بِها مِنْ أَحَدٍ مِنَ العَرَبِ، وَلا أَهْلِ النَّحْوِ" (الأخفش الأوسط، 1990، 407/2).

ولَمْ يُجِزها الأَزْهَرِيُّ الهرَوِيُّ؛ لِأَنَّ القُرّاءَ اجْتَمَعوا على تَحْريكِ الياءِ بِالفَتحِ، عدا حَمْزَةَ والأَعْمَشِ، فَقالَ، بعْدَ أنْ ساقَ رَأيَ الفَرّاءِ، وَالزَّجّاج[3]: "وَاجْتَمَعَ القُرّاءُ عَلى فَتْحِ الياءِ غَيرَ حَمْزَةَ والأَعْمَشِ، ولا يَجوزُ عِندي غَيْرُ ما اجْتَمَعَ عَلَيْهِ القُرّاءُ" (الهروي، 1991، 62/2)، فَهُوَ يَجْعَلُ مِنْ قِراءَةِ الجُمهورِ مِعْيارًا لِلرَّفضِ، أو القَبولِ، ولا أرى صِحَّةَ ما ذَهَبَ إلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ بِذلِكَ سَيَرفُضُ كُلَّ قِراءَةٍ تُخالِفُ الجُمهورَ، وكَثيرٌ مِنَ القِراءاتِ التي خالَفَتِ الجُمْهورَ لَها وَجْهٌ في العَرَبِيَّةِ، إلّا إذا كانَ خَصَّ عِبارَتَهُ بِهذهِ القِراءَةِ وحْدَها.

---

(1) - وهذا رأيُ الثعلبي كما سيأتي.

(2) - من الذين ذكروها دون التعليق عليها مما وقعت على كتبهم: النيسابوري، أحمد بن الحسين: المبسوط في القراءات العشر، 256/1. والأنصاري، عمر بن القاسم: المكرر في ما تواتر من القراءات السبع، ص200.

(3) - رأي الزجاج فيها أنها رديئة كما سيأتي.

وَعَدَّها الجَوهَريُّ مِنَ الوَهْمِ، لكنَّهُ لَيسَ وَهْمَ الخَفْضِ بِحَرْفِ الجَرِّ الذي قالَهُ الفَرّاءُ، وإنَّما وَهْمُ الكَسْرِ لالْتِقاءِ السّاكِنَينِ في مِثلِ هذا المَوضِعِ، فَأَصْلُها "بِمُصْرِخيي، سَقَطَتْ النّونُ لِلْإضافَةِ، فَاجْتَمَعَ السّاكِنانِ، فَحُرِّكَتْ الثّانِيَةُ بِالفَتْحِ؛ لِأَنَّها ياءُ المُتَكَلِّمِ...وَكَسَرَها بعضُ القُرّاءِ تَوَهُّمًا أنّ السّاكِنَ إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بِالكَسْرِ، وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ" (الجوهري، 1987، 562/6)، وظاهِرُ كَلامِه أنّ سَبَبَ المَنعِ عِنْدَهُ الثِّقَلُ؛ أَيْ ثِقَلُ اجْتِماعِ الياءِ وَالكَسْرَةِ، وَتابَعَه في رَأْيِهِ ابنُ مَنْظورٍ (ابن منظور، 1414هـ، 493/15)، والزَّبيدِيُّ (الزبيدي، د.ت، 565/40)، فَنَقلا كلامَ الجَوْهَرِيّ حَرْفِيًّا.

وَرَدَّ البَيْضاوِيُّ رَأْيَ مَنْ أَجازَها " على الأصْلِ في التِقاءِ السّاكِنَيْنِ[4]، وهو أصْلٌ مَرْفوضٌ في مِثْلِهِ لما فيهِ مِن اجْتِماعِ ياءَيْنِ وثَلاثِ كَسْراتٍ"[5](البيضاوي، 1418هـ، 197/3)، واعْتَلَّ لها بِما اعْتَلَّ مَنْ ذَهَبَ إلى أنّها "لُغَةُ مَنْ يزيدُ ياءً على ياءِ الإضافَةِ إجراءً لها مَجْرى الهاءِ[6]، والكافِ...وحَذَفَ الياءَ اكتِفاءً بالكَسْرَةِ" (البيضاوي، 1418هـ، 197/3).

وَهِيَ عِنْدَ الزَّجّاجُ رَديئَةٌ، فَذَهَبَ إلى أنَّها "عِندَ جَميعِ النّحْوِيّينَ رَديئَةٌ مَرْذولَةٌ، وَلا وَجْهَ لَها إلّا وجْهٌ ضَعيفٌ ذَكَرَهُ بَعضُ النّحْوِيّينَ[7]" (الزجاج، 1988، 159/3)، ويُعَلِّلُ الزَّجّاجُ رَداءَتَها بِأنَّ "ياءَ الإضافَةِ إذا لمْ يَكُنْ قَبْلَها ساكنٌ، حُرِّكَتْ إلى الفَتْحِ، ويَجوزُ إسْكانُ الياءِ؛ لِثِقَلِ الياءِ التي قَبْلَها كسْرَةٌ، فَإذا كانَ قَبْلَ الياءِ ساكِنٌ، حُرِّكَتْ إلى الفَتحِ لا غَيْرَ" (الزجاج، 1988، 159/3)، وعَلَّقَ على البَيْتِ الذي ذَكَرهُ الفَرّاءُ بِأنَّهُ "مِمّا لا يُلْتَفَتُ إليهِ، وَعَمَلُ مِثْلِ هذا سَهْلٌ، وَلَيْسَ يُعْرَفُ قائِلُ مثْلِ هذا الشِّعْرِ مِنَ العَرَبِ، ولا هُوَ مِمّا يُحْتَجُّ بِهِ في كِتابِ اللهِ" (الزجاج، 1988، 159/3). فالزَّجّاجُ يرفُضُ هذهِ القِراءَةَ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، وَتابَعَهُ في هذا الرَّأْيِ أبو جعْفرٍ النَّحّاسُ (1421هـ، 231/2)، والحَسَنُ النَّيْسابورِيُّ (1416هـ، 189/4)، غَيْرَ أَنَّ الزَّجّاجَ وَمَنْ تابَعَهُ، جانَبوا الصَّوابَ بِقَوْلِهِمْ إنَّ البَيْتَ مَجْهولُ القائِلِ؛ فَهُوَ لِلْأَغْلَبِ العِجْلِيّ كَما ذَكَرْنا.

وَضَعَّفَها ابنُ جنّي لكنَّه لم يَرْفُضْها، وأتى بِها شاهِدًا على مَنْ قَرَأَ (عَصايِ بِكَسْرِ الياءِ)[8]، في قَوْلِهِ تَعالى: (هِيَ عَصايَ) [طه:18]، فَعَقَّبَ بِقوْلِهِ: "وَكَسْرُ الياءِ في نَحْوِ هذا ضَعيفٌ؛ اسْتِثقالًا لِلكَسْرَةِ فيها، وَهَرَبًا إلى الفَتحَةِ... إلّا أنَّ لِلْكَسْرَةِ وَجْهًا ما. وذلكَ أنّهُ قَدْ قَرَأَ حَمْزَةُ: (ما أَنا بِمُصْرِخِكُمْ وَما أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيّ)، فَكَسَرَ الياءَ لالْتِقاءِ السّاكِنَيْنِ، مَعَ أنَّ قَبْلَها كَسْرةً وَياءً، وَالفَتْحَةُ وَالأَلِفُ في (عَصايِ) أَخَفُّ مِنَ الكَسْرَةِ والياءِ في (بِمُصْرِخِيّ)" (ابن جني، 1999، 2/ 49)، واحتَجَّ لَها بالبَيتِ الذي أوْرَدَهُ الفَرّاءُ.

وَتابَعَ العُكْبَرِيُّ رَأيَ التَّضْعيفِ؛ "لِما ذَكَرْنا مِنَ الثِّقَلِ"(العكبري، د.ت، 767/2). ثُمَّ الْتَمَسَ لَها وَجْهَيْنِ: تابَعَ في الوَجْهِ الأَوَّلِ رَأْيَ مَنْ ذَهَبَ بالكَسْرِ "على الأَصْلِ"[9] (العكبري، د.ت، 767/2). وَتابَعَ في الوَجْهِ الثّاني مَنْ ذَهَبَ إلى لُغَةِ إضافَةِ ياءِ المَدِّ بَعْدَ ياءِ المُتَكَلِّمِ، [10] "إلّا أَنَّهُ في الآيَةِ حَذَفَ الياءَ الأخيرَةَ اكْتِفاءً بِالكَسْرَةِ قَبْلَها" (العكبري، د.ت، 768/2).

أَمّا ابنُ خَالَوَيْهِ في حُجَّتِهِ، فَذَهبَ إلى غَيْرِ ما ذَهَبَ إليْه السّابِقونَ، وَأَجازَ القِراءَةَ بِأنَّ مَنْ كَسَرَ "جَعَلَ الكَسْرَةَ بِناءً، لا إعْرابًا" (ابن خالويه، 1401هـ، 203/1). فَيَبدو لي أنّ كَلامَهُ هذا رَدٌّ على الفَرّاءِ وَمَن تابَعَهُ، لِأَنَّهم جَعَلوا الكَسْرَ علامَةَ إعرابٍ على تَوَهُّمِ خَفْضِ الحَرْفِ كُلِّهِ، في حينِ جَعَلَها ابنُ خالَويهِ علامةَ بِناءٍ، بَدَلًا مِنَ الفَتْحِ في هذا الموضِعِ؛ لِأَنَّ

---

(4) - وهو رأي الثعلبي كما سيأتي

(5) - ولعله يقصد بالكسرات الثلاث كسرة ياء المتلكم، وكسرة الخاء قبل ياء الجمع، وكسرة الراء قبل الخاء (بِمُصْرِخِيّ).

(6) - وهذا رأي أبي علي الفارسي كما سيأتي، وستتم مناقشته عنده.

(7) - لعله يشير إلى البيت الذي ذكره الفراء.

(8) - وهي قراءة الحسن، انظر: ابن جني: المحتسب، 48/2.

(9) - وهو رأي الثعلبي كما سيأتي.

(10) - وهو رأي الفارسي كما سيأتي.

"العَرَبَ تَكْسِرُ لِالْتِقاءِ السّاكِنَيْنِ، كما تَفْتَحُ، وَإنْ كانَ الفَتْحُ عَلَيْهِمْ أَخَفَّ" (ابن خالويه، 1041هـ، 203/1). وَكَلامُهُ الأخيرُ هذا رَدٌّ على الزَّجّاجِ حينَ قالَ إنَّ الياءَ هُنا تُحَرَّكُ إلى الفَتْحِ لا غَيْرَ، وَتابَعَ ابنُ زَنْجَلَةَ ابنَ خالَوَيْهِ في رأْيِهِ (ابن زنجلة، د.ت، ص378).

وَناقَشَها أَبو عَلِيٍّ الفارِسِيُّ، فَأَجازَها، مُعْتَلًّا لَها بِغَيْرِ ما اعْتَلَّ لها مَنْ سَبَقَهُ، فَالياءُ "لَيْسَتْ تَخلو مِنْ أنْ تَكونَ في مَوضِعِ نَصْبٍ، أوْ جَرٍّ، فَالياءُ في النَّصْبِ والجَرِّ كَالهاءِ فيهما...فَكَما أنَّ الهاءَ لَحِقَتْها الزِّيادةُ في: (هذا لَهو)، (ومَنْ لَهو)...كذلكَ أَلحَقوا الياءَ الزّيادَةَ مِنَ المَدِّ، فَقالوا: (فِيّ)، ثُمَّ حُذِفَتِ الياءُ الزّائدةُ على الياءِ، كَما حُذِفَتْ الزِّيادةُ مِنَ الهاءِ"(الفارسي، 1993، 29/2). والظّاهِرُ مِنْ كلامِهِ أَنَّ (مُصْرِخِيّ) في آخِرِها ثلاثُ ياءاتٍ: ياءُ الجَمعِ، وياءُ المُتَكَلِّمِ –وهما مُدغمتانِ-، وياءُ مَدٍّ زائِدَةٌ – قِياسًا على فِيّ-، فَحُذِفَتِ الياءُ الثّالثةُ وَبَقِيَتِ الكَسْرةُ علامةً عَلَيْها، أَوْ أَنَّها اخْتُصِرَت إلى الكَسْرَةِ، قِياسًا على (لَهو)، إذْ حُذِفَتِ الواوُ مِنَ الضَّميرِ، وَبَقِيَتْ الضّمَّةُ على الهاءِ عَلامةً عَلَيْها، أَوِ اخْتُصِرَتْ بِها، وَتابَعَهُ في رَأْيِهِ مَكّيُّ بنُ أَبي طالِبٍ (1405هـ، 402/1) وابنُ عَطِيّةَ إذْ قالَ: "تَشْبيهًا لياءِ الإِضْمارِ[11] بِهاءِ الإِضْمارِ" (ابن عطية، 1422هـ، 334/3)، وشِهابُ الدّينِ الخَفاجِيُّ إذْ قال: "كَسَرَ ياءَ الإِضافةِ لِأَجْلِ الياءِ المُقَدَّرَةِ" (الخفاجي، د.ت، 163/5).

وَعِنْدَ الثَّعْلَبِيِّ، أنّ الأَصْلَ فيها "(بِمُصْرِخيني)[12]، فَذَهَبَتِ النّونُ لِأَجلِ الإضافَةِ، وَأُدغِمَتْ ياءُ الجَماعَةِ في ياءِ الإِضافَةِ...ومَنْ كَسَرَ؛ فَلِالْتِقاءِ السّاكِنَيْنِ، حُرِّكَتْ إلى الكَسْرِ؛ لِأَنَّ الياءَ أُخْتُ الكَسْرَةِ"(الثعلبي، 2002، 313/5). فَظاهِرُ كلامِ الثَّعْلَبِيِّ أَنّ الكَسْرَ على الأَصْلِ في التِقاءِ السّاكِنَيْنِ، وتابَعَهُ في هذا الوَجْهِ القُرْطُبِيُّ (1964، 357/9)، وابنُ الجَزَرِيِّ (د.ت، 298/2-299)، والأَشْمونِيُّ (1998، 197/2)، وخالِدٌ الجَرْجاوِيُّ الأزهرِيُّ (الأزهري، 2000، 740/1)، وَالشّوْكانِيُّ (1414هـ، 125/3)، والآلوسِيُّ (1415هـ، 198/7). وَالظّاهِرُ أَيْضًا مِنْ كلامِ الثَّعْلَبِيِّ أنّ هُناكَ تَناغُمًا بَيْنَ الكَسْرِ والياءِ؛ لِأَنَّ الكَسْرَةَ أُخْتُ الياءِ؛ وَعَلَيْهِ، فَقَدْ نَفى وُجودَ الثِّقَلِ.

وَأَجازَها أَبو عَمْرٍو الدّاني؛ لِأَنّها لُغَةٌ حكاها الفَرّاءُ وقُطْرُبٌ (انظر: الداني، 1984، ص134)، فَقَدْ أَوْرَدَ الأَنْبارِيُّ أنَّ قُطْرُبًا ذَكَرَ في كَسْرِ ياءِ المُتَكَلِّمِ أَنّها لُغَةٌ لِبَني يَربوعٍ (الأنباري، 1980، 57/2)؛ وَعَلَيْهِ، فَلا وَجْهَ لِما ذَكَرَهُ الأَخْفَشُ بِعَدِّها لَحْنًا لم تُسْمَعْ مِنَ العَرَبِ[13]، وَعَلَيْهِ أَيْضًا فَلا وَجْهَ لِمَن رَفَضَ هذهِ القِراءَةَ مِنْ وُجْهَةٍ نَحْوِيّةٍ؛ لِأَنَّها مِنْ لُغَةِ بَعضِ العَرَبِ، وَلُغاتُ العَرَبِ كُلُّها يُحْتَجُّ بِها، وَأَجازَها مِنْ هذا الوَجْهِ ابنُ الجَوْزِيِّ (1422هـ، 510/2)، وابنُ مالِكٍ (د.ت، 1006/2-1007)، وأبو حيّانَ الأَنْدَلُسِيُّ إذْ عَقَّبَ بِقَوْلِهِ: "أمّا قَوْلُهُ: وَاسْتَشهَدوا لَها بِبَيْتٍ مَجْهولٍ، ذَكَرَ غَيْرُهُ أَنَّهُ لِلْأَغْلَبِ العِجْلِيّ[14]...ولا يَجوزُ أن يُقالَ فيها: إنَّها خَطَأٌ، أوْ قَبيحَةٌ، أوْ رَديئَةٌ، وَقَد نَقَلَ جَماعةٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّها لُغَةٌ...وَنَصَّ قُطْرُبٌ على أَنَّها لُغَةٌ في بَني يَربوعٍ" (الأندلسي، 1420هـ، 428/6-429)، وَتابَعَ أَبا عَمْرٍ الدّاني كذلكُمْ ابنُ هِشامٍ الأَنْصارِيُّ (د.ت، 165/3)، وابنُ الجَزَرِيِّ (د.ت، 298/2-299)، وأَحْمَدُ الدّمياطيُّ البنّاءُ، إذْ قالَ: "وَهِيَ مُتَواتِرَةٌ صَحيحَةٌ، والطّاعِنُ فيها غالِطٌ قاصِرٌ، وَنَفيُ النّافي لِسَماعِها لا يَدُلُّ على عَدَمِها، فَمَنْ سَمِعَها مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ؛ إذْ هُوَ مُثْبَتٌ" (البناء، 2006، ص342).

---

(11) - ياء الإضمار وهاء الإضمار مقصود بهما الضمير، ويستعمل الكوفيون مصطلحي الكناية والمكنيّ للدلالة عليه، ويستعمل البصريون تعبيري الضمير والمضمر، وللضمير شأن في تحقيق الإيجاز اللغوي فيُلجأ إليه بدلًا من تكرار الأسماء. انظر في ذلك: الجبالي، حمدي: في مصطلح النحو الكوفي تصنيفا واختلافا واستعمالا، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، 1983، ص20.

(12) - في الكتاب وردت (بمصرخيين)، ويبدو أنّها خطأ من المحقق، فالكلام بعدها يدلّ على أنها (بمصرخيني)

(13) - انظر رأي الأخفش في الصفحة الأولى من هذا البحث.

(14) - يردّ بقوله هذا على ما ذكره الزجاج في البيت الذي استشهد به الفراء للقراءة.

أَمّا أَبو قاسِمٍ الهُذَلِيُّ، فَلَمْ يُبدِ رَأْيَهُ النَّحْوِيَّ في هذهِ القِراءَةِ، غَيْرَ أَنَّهُ أَجازَها لِروايَةٍ ذَكَرَها عَنِ الأَعْمَشِ، فَقالَ: "قالَ حَمْزَةُ يَوْمًا لِلْأَعْمَشِ: النّاسُ يُنْكِرونَ عَلَيْكَ حَرْفَيْنِ، قالَ: وَما هُما، قالَ: (الأرحامِ) و(بِمُصْرِخِيّ)، أَوْ (مَكْرَ السّيِءِ) و(بِمُصْرِخِيّ)، قال: لَيسَ لِلنَّحوِيّينَ هذا، قَرَأْتُ على ابنِ وَثّابٍ على زِرٍّ على عَبدِ اللهِ على رَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" (الهذلي، 2007، 1/77-78)، واللهُ أَعْلَمُ بِصِحَّةِ هذهِ الرِّوايةِ، وإنْ صَحَّت عَنِ الأَعْمَشِ فَهِيَ رَدٌّ على الأَزْهَرِيّ الهرَوِيّ الذي عَدَّ إِجْماعَ القُرّاءِ على قِراءَةِ الفَتْحِ السَّبَبَ في رَدِّ قِراءَةِ الكَسْرِ (انظر: الهروي، 1991، 2/62).

وَأَجازَ السُّيوطيُّ الكَسْرَ دونَ أَنْ يَعْتَلَّ لها، فقالَ: "وَقَدْ تُكْسَرُ المُدْغَمَةُ في جَمْعٍ أَوْ غَيْرِهِ كَقِراءَةِ... بِمُصْرِخِيّ" (السيوطي، د.ت، 2/350) .

وَأَجازَها عَبْدُ الفَتّاحِ القاضي مِنْ وَجْهَيْنِ: وَلَمْ يُسْبَقْهُ أَحَدٌ مِنَ الذينَ عَرَضْتُ لَهُم في هذا البَحْثِ في تَلَمُّسِهِ عِلَّةَ الوَجْهِ الأَوَّلِ، فإنَّ "هذهِ الياءَ كَهاءِ الوَصْلِ، أَيِ الضَّميرِ، وهاءُ الضَّميرِ تُكْسَرُ بَعْدَ الكَسْرِ، نَحْوُ: (بِهِ)... وَوَجْهُ المُشابَهَةِ أَنَّ الياءَ ضَميرٌ كَالهاءِ، كِلاهُما على حَرْفٍ واحِدٍ، وَقَدْ وَقَعَ قَبْلَ الياءِ هُنا ياءٌ ساكِنَةٌ، فَكُسِرَتْ كَما تُكْسَرُ الهاءُ في (عَلَيْهِ)" (القاضي، 1992، ص302).

وَوافَقَ في الوَجْهِ الثّاني رِأيَ مَنْ ذَهَبَ إلى أَنَّ كَسْرَ "ياءِ الإِضافَةِ عَلى ما هُوَ الأَصْلُ في التَّخلُّصِ مِنِ الْتِقاءِ السّاكِنَيْنِ" (القاضي، 1992، ص302).

وَناقَشَ حَمْدي الجَباليُّ المَسْأَلَةَ، فَعَرَضَ رأيَ كُلٍّ مِنَ الفَرّاءِ، والأَخْفَشِ، وَالجَوْهَرِيّ، وَالزَّجّاجِ، وَأبي جَعْفَرٍ النَّحّاسِ، والبَغْدادِيّ، والأَنْبارِيّ (الجبالي، 2007، ص3)، وهؤلاءِ كُلُّهم مِمّن طَعَنَ في هذهِ القِراءَةِ، ثُمَّ عَقَّبَ بِقَوْلِهِ: "وَفي ظَنّي أَنَّهُ لا ضَيْرَ في كَسْرِ ياءِ المُتَكَلِّمِ السّاكِنِ ما قَبْلَها، وأَنَّ النّطقَ بالياءِ مَكْسورَةً ليسَ فيهِ ثِقَلٌ كما يَقولُ النُّحاةُ، ذلكَ أَنَّهُ يُماثِلُ كَسْرَ الياءِ في نَحْوِ قولِكَ :مَرَرْتُ بِظَبْيٍ" (الجبالي، 2007، ص3).

وَأَتَّفِقُ مَعَ ما ذَهَبَ إليهِ الجَباليُّ بِعَدَمِ وُجودِ الثِّقَلِ، فَإنْ قالَ قائلٌ: في شبهِ الجُمْلَةِ (بِظَبْيٍ) ياءٌ واحِدَةٌ لا اثنَتَيْنِ مدغمَتينِ، قُلْتُ: فنحنُ نَقولُ (آمَنْتُ بالنَّبِيّ الأُمّيّ)، فَنُدغِمُ وَنَكْسِرُ، وإنْ قالَ قائلٌ آخَرُ إنَّ الياءَ في (النَبِيّ الأُمّيّ) لَيْسَتْ للمُتَكَلِّمِ، قُلتُ: الذي يَهُمُّنا هنا هُوَ كَيْفِيَّةُ النُّطْقِ؛ لِتَعيينِ الثِّقَلِ مِنْ عَدَمِهِ، وكلمةُ (النَّبِيّ) مُكَوَّنَةٌ في آخِرِها من ياءِ لينٍ ساكِنَةٍ، وياءِ لينٍ أُخرى مُدغمَةٍ في الأولى، وَمُحَرَّكةٍ بِالكَسْرِ، ولا ثِقَلَ فيها، والأمرُ عَيْنُهُ في كلمةِ (بِمُصْرِخِيّ)، فَلِماذا لا يَعُدُّ بعضُ النُّحاةِ ثِقَلًا في الأولى وَيَعدّونَ الثِّقَلَ في الثّانِيَةِ؟، وَهذا مِنْ جِهَةٍ.

وَمِنْ جِهَةٍ ثانِيَةٍ، فَإنَّ وُرودَ لُغَةٍ على كَسْرِ ياءِ المُتَكَلِّمِ هِيَ لُغَةُ بَني يَرْبوعٍ، وَوُرِدَ بَيْتٍ شِعْرِيٍّ مِمّا يُحْتَجُّ بِه عَلَيها، يَرُدُّ رَأْيَ مَنْ رَدَّ هذهِ القِراءَةَ.

2- نَصْبُ الفِعْلِ المُضارِعِ بَيْنَ (أَنْ) المُضْمَرةِ (ولام كَيْ)[15] المُضْمرَةِ:

أَوْرَدَ الزَّمَخْشَرِيُّ قَوْلَهُ تَعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: 6]، وَذَكَرَ أَنَّ الأَعْمَشَ قَرَأَ: تَسْتَكْثِرَ، بِالنَّصْبِ، فَأَجازَها عَلى أَنَّ نَصْبَها "بِإِضْمارِ (أَنْ)" (الزمخشري، د.ت، 4/646)، فَيَكونُ التَّرْكيبُ (أَنْ تَسْتَكْثِرَ)، وَاسْتَشْهَدَ لَها بِالبَيْتِ:

"أَلا أَيُّهذا اللّائِمي أَحْضُرَ الوَغى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي" (طرفة بن العبد، 2002، ص25)

بِنَصْبِ الفِعْلِ المُضارِعِ (أَحْضُرَ) بِأَنْ المُضْمَرَةِ.

وَعَضَدَ الزَّمَخْشَرِيُّ وَجْهَ النَّصْبِ هذا بِقِراءَةِ ابْنِ مَسْعودٍ، إذْ قَرَأَ: "وَلا تَمْنُنْ أَنْ تَستَكْثِرَ" (الزمخشري، د.ت، 4/646)، بِإِظْهارِ أَنْ.

(15) - لام كي: وتسمى لام التعليل، ولام العاقبة، وتُضمر بعدها (أنْ) جوازًا. انظر: الحلواني: محمد خير: الواضح في النحو، ص114.

وَأجازَها قَبْلَ الزَّمَخْشَرِيِّ ابنُ جِنّي، وَعَلَّلَ نَصْبَها بِعَمَلِ (أنْ) المُضْمَرَةِ، فَقالَ: "قَرَأَ الأَعْمَشُ (تَسْتَكْثِرَ) نَصْبًا: فَأَمّا (تَسْتَكثِرَ) بِالنَّصْبِ فَبِأنْ مُضْمَرَةً عَلى ما أذْكُرُ لَكَ...قَوْلُهُم: لا تَشْتُمْهُ فَيَشْتُمَكَ، أَيْ: لا يَكُنْ مِنْكَ شَتْمٌ لَهُ، وَلا مِنْهُ أنْ يَشْتُمَكَ" (ابن جني، 1999، 2/337-338). وَعَلَيْهِ، فَالزَّمَخْشَرِيُّ تابَعَ ابنَ جِنّي فيها، غَيْرَ أنَّ ابنَ جِنّي لَمْ يَسْتَشْهِدْ لَها بِالبَيْتِ الذي ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ، وَلَمْ يَذْكُرْ قِراءَةَ ابْنِ مَسْعودٍ، وَتابَعَ ابنَ جِنّي ابْنُ عَطِيَّةَ (1422هـ، 5/393)، وَالرّازي (1420هـ، 3/700)، وَابْنُ مالِكٍ (1405هـ، ص235، وَالسُّيوطِيُّ (د.ت، 68/73)، وَشِهابُ الدّينِ الخَفاجِيُّ (د.ت، 271/8)، والبَيْضاوِيُّ(1418هـ، 260/5)، وَالشَّوْكانِيُّ، الذي ذَكَرَ قِراءَةَ ابْنِ مَسْعودٍ في إظْهارِ (أَنْ)، فقالَ: "وَقَرَأَ يحيى بنُ وَثَّابٍ، وَالأَعْمَشُ (تَسْتَكْثِرَ) بِالنَّصْبِ عَلى تَقْديرِ (أَنْ)، وَبَقاءِ عَمَلِها، وَيُؤَيِّدُ هذهِ القِراءَةَ قِراءَةُ ابنِ مَسْعودٍ (وَلا تِمْنُنْ أَنْ تَسْتَكْثِرَ)" ((1414هـ، 5/390). وَتابَعَ الآلوسِيُّ (1415هـ، 15/133) ابنَ جِنّي في تَعْليلِها؛ مُرْدِفًا قِراءَةَ ابْنِ مَسْعودٍ كَما فَعَلَ الزَّمَخْشَرِيُّ.

وَأَجازَها العُكْبَرِيُّ عَلى إضْمارِ لامِ كَيْ، قالَ: "وَبِالنَّصْبِ عَلى تَقْديرِ (لِتَسْتَكْثِرَ)" (العكبري، د.ت، 2/1249).

وَرَدَّها ابنُ زَنْجَلَةَ؛ لِأَنَّ "الفِعْلَ المُضارِعَ إذا حَلَّ مَحَلَّ اسْمِ الفاعِلِ لَمْ يَكُنْ إلّا رَفْعًا" (ابن زنجلة، د.ت، ص438). فَالظّاهِرُ مِنْ كَلامِه أنَّ (تَسْتَكْثِرَ) حَلَّ مَحَلَّ (مُسْتَكْثِرًا).

وَرَدَّها الثَّعْلَبِيُّ، حامِلًا إياها عَلى تَوَهُّمِ لامِ كَيْ، فَقالَ: "قَرَأَ الأَعْمَشُ بالنَّصْبِ عَلى تَوَهُّمِ لامِ كَيْ، كَأَنَّهُ قالَ: لِتَسْتَكْثِرَ" (الثعلبي، 2002، 10/70)، وَتابَعَهُ القُرْطُبِيُّ(1964، 19/69).

وَفي ظَنّي أنَّ الرَّأْيَ الأَوْجَهَ رَأْيُ مَنْ قَدَّر (أَنْ) دونَ لامِ كَيْ، وذلِكَ لِسَبَبَيْنِ:

الأَوَّلِ: أَنَّ تَقْديرَ (أنْ) أَوْلى مِنْ تَقديرِ لامِ كَيْ؛ لِأَنَّ تَقديرَ لامِ كَيْ يَدعو إلى اقْتِرافِ تقديرَيْنِ لا تَقْديرٍ واحِدٍ: لامِ كَيْ، وَ(أَنْ) المُضْمَرَةِ بَعْدَها، وَتَقْديرُ حَرْفٍ واحِدٍ أَوْجَهُ مِنْ تَقْديرِ حَرْفَيْنِ، وَأَقْرَبُ إلى سَلامَةِ التَّقْديرِ.

الثّاني: وُرودُ قِراءَةٍ تَعْضُدُ تَقْديرَ (أَنْ)، وَهِيَ قِراءَةُ ابنِ مَسْعودٍ التي أَشَرْنا إلَيْها.

3- صَرْفُ ما تُرِكَ صَرْفُهُ عَلى قِراءَةِ الجُمْهورِ:

أَوْرَدَ الزَّمَخْشَرِيُّ الآيَةَ: ﴿ وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: 23]، وَذَكَرَ أنَّ قِراءَةَ الأَعْمَشِ (يَغوثًا وَيَعوقًا) بِالصَّرْفِ، فَنَعَتَها بِأنَّها "قِراءَةٌ مُشْكِلَةٌ؛ لِأَنَّهُما إنْ كانا عَرَبِيَّيْنِ، أَوْ عَجَمِيَّيْنِ، فَفيهِما سَبَبا مَنْعِ الصَّرْفِ: إمّا التَّعريفُ، وَوَزْنُ الفِعْلِ، وَإمّا التَّعريفُ، وَالعُجْمَةُ" (الزمخشري، د.ت، 4/619)، ثُمَّ الْتَمَسَ وَجْهًا لَلصَّرْفِ فَقالَ: " وَلَعَلَّهُ قَصَدَ الازْدِواجَ[16] فَصَرَفَهُما؛ لِمُصادَفَتِهِ أَخَواتِهِما مُنْصَرِفاتٍ: وَدًّا، وَسُواعًا، ونَسْرًا" (الزمخشري، د.ت، 4/619). فَالزَّمَخْشَرِيُّ –كَما تَرى- يُجيزُها مُعْتَلًّا لَها بِالازْدِواجِ، وَلَعَلَّهُ قَصَدَ بِالازْدِواجِ: التَّناسُبَ بَيْنَ المَصْروفِ وَغَيْرِ المَصْروفِ؛ لِتَحقيقِ انسِجامٍ نُطْقِيٍّ بَيْنَهُما؛ فَصَرَفَ، فَالازْدِواجُ عِندَ الكَفَوِيِّ (ت487) يَعْني "تَناسُبُ المُتَجاوِرَيْنِ" (الكفوي، د.ت، ص82) وَتابَعَ الرّازي رَأْيَ الزَّمَخْشَرِيِّ، فَنَقَلَ كَلامَهُ حَرْفِيّا (الرازي، 1420هـ، 30/758).

وأَجازَها قَبْلَهُ الفَرّاءُ، وَاعْتَلَّ لَها مِنْ وَجْهَيْنِ: كَثْرَةِ التَّسْمِيَةِ، وَالتَّنْكيرِ، قالَ: "وَلَوْ أَجْرَيْتَ لِكَثْرَةِ التَّسْمِيَةِ كَانَ صَوابًا، وَلَوْ أَجْرَيْتَ أَيْضًا كَأَنَّهُ يُنْوى بِهِ النَّكِرَةُ، كَانَ أيضًا صَوابًا (الفراء، د.ت، 1/189).

وَأَجازَها النَّحّاسُ؛ عَلى أنَّها لُغَةٌ، وَعارَضَ الوَجْهَيْنِ اللَّذينِ أجازَها الفَرّاءُ بِهِما: كَثْرَةَ التَّسْمِيَةِ، وَالتَّنْكيرَ، وَهذا نَصُّ كَلامِهِ: " وَزَعَمَ الفَرّاءُ أَنّ ذلِكَ يَجوزُ صَرْفُهُ؛ لِكَثْرَتِهِ، أَوْ كَأَنَّهُ نَكِرَةٌ، وَهذا ما لا يَحْصُلُ لِأَنَّهُ لَيْسَ إذا كَثُرَ الشَّيءُ صُرِفَ فيهِ ما لا يَنْصَرِفُ، على أَنَّهُ لا معنى لِقَوْلِهِ: لِكَثْرَتِهِ في اسْمِ صَنَمٍ، ولا مَعْنى لِأَنْ يَكونَ نَكِرَةً ما كانَ مَخْصوصًا

(16) - يذهب إبراهيم أنيس إلى أن الإتباع، والازدواج، مصطلحات لمعنى واحد، يُعنى بتحقيق الموسيقى في نثر اللغة، فيبدو أنّ كلام االزمخشري يعني أن الصرف في هذه القراءة لتحقيق التساوي الموسيقي بين الأسماء صرفا. انظر في هذه المصطلحات: أنيس، إبراهيم: دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1976، ص204.

مثلَ هذا .وَقَدْ زادَ الكِسائِيُّ على هذا، فقالَ: العَرَبُ تَصْرِفُ كُلَّ ما لا يَنْصَرِفُ، إِلّا أَفْعَلَ مِنْكَ. قالَ مُحَمَّدُ بنُ يَزِيدَ: هذا خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُم قَدْ صَرَفوا خَيْرًا مِنْكَ وَشَرًّا مِنْكَ" (النحاس، 1421هـ، 29/5). فَكَلامُ النَّحّاسِ هذا يُنْبِئُ عَنْ إِجازَتِهِ القِراءَةَ؛ لِأَنَّها لُغَةُ مَنْ يَصْرِفُ أَبَدًا[17].

وأَجازَها ابنُ مالِكٍ عَلى التَّناسُبِ، قالَ: "صَرَفَهُما لِيُناسِبَ وَدًّا وَسُواعًا ونَسْرًا" (ابن مالك، د.ت، 1512/3)، وَتابَعَهُ في ذلِكَ الأَشْمونِيُّ (1988، 174/3)، وَخالِدٌ الأَزْهَرِيُّ (2000، 351/2-352)، والسُّيوطِيُّ (د.ت، 131/1)، وَالدِّمياطِيُّ البَنّاءُ (2006، ص558)، وَالبَيْضاوِيُّ (1418هـ، 250/5)، وَعَبْدُ القادِرِ أبو سَليم (د.ت، ص263)، وَالتَّناسُبُ في هذا السّياقِ "هُوَ أنْ يُخالَفَ بِالكَلِمَةِ لِما تَسْتَحِقُّ مِنْ تَنْوينٍ، أَوْ عَدَمِ تَنْوينٍ... لِطَلَبِ التَّشاكُلِ وَالتَّآخي" (أبو سليم، د.ت، ص263)، وَهُوَ بِهذا المَعْنى، لا يَخْتَلِفُ عَنْ الازْدِواجِ الذي ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّمَخْشَرِيُّ كَما أَوْرَدْنا.

أَمّا أَبو حَيّانَ الأَنْدَلُسِيُّ، فَرَدَّ قَوْلَ مَنْ حَمَلَها عَلى الوَهْمِ، وَهُوَ رَأْيُ ابْنِ عَطِيَّةَ كَما سَيأْتي، فَقال: "وَلَيْسَ ذلِكَ بِوَهْمٍ" (الأندلسي، 1420هـ، 286/10). ثُمَّ خَرَّجَها عَلى وَجْهَيْنِ، الأَوَّلُ: أَنَّها جاءَتْ "على لُغَةِ مَنْ يَصْرِفُ جَميعَ ما لا يَنْصَرِفُ عِنْدَ عامَّةِ العَرَبِ... وَالثّاني: أَنَّهُ صُرِفَ لِمُناسَبَةِ ما قَبْلِهِ وَما بَعْدِهِ مِنَ المُنَوَّنِ" (الأندلسي، 1420هـ، 286/10). فَهُوَ يُتابِعُ ما جاءَ عَنِ الكِسائِيّ في أَنَّ صَرْفَ ما لا ينْصَرِفُ لُغَةٌ، وَيُتابِعُ في الوَجْهِ الثّاني رأيَ ابنِ مالِكٍ، وَتابَعَ ابنُ قاسِمٍ المُرادِيّ الأَنْدَلُسِيَّ في الوَجْهِ الأَوَّلِ (المرادي، 2008، 1227/3)، وَتابَعَ السَّمينُ الحَلَبِيُّ الأَنْدَلُسِيَّ في الوَجْهَيْنِ جَميعًا (السمين الحلبي، د.ت، 474/10).

وَرَدَّها الزَّجّاجُ، مُعَقِّبًا: "وَلَيْسَ في يَغوثَ، وَيَعوقَ، أَلِفٌ في الكِتابِ؛ ولِذلِكَ لا يَنْبَغي أَنْ يُقْرَأَ إِلّا بِتَرْكِ الصَّرْفِ، وَالَّذينَ صَرَفوا جَعَلوا هذينِ الاسْمَيْنِ الأَغْلَبَ عَلَيْهِما، كَما الصَّرْفُ، إِذا كانَ أَصْلُ الأَسْماءِ عِنْدَهُمُ الصَّرْفَ، أَوْ جَعَلوها نَكِرَةً وَإِنْ كانا مَعْرِفَتَيْنِ" (الزجاج، 1988، 231/5). فَالزَّجّاجُ يَمْنَعُ قِراءَةَ الصَّرْفِ فيهما في القُرآنِ، ثُمَّ يُعَلِّلُ لِمَنْ صَرَفَ مِنْ وَجْهَيْنِ، الأَوَّلُ: أَنَّهُ عاملَهُما مُعامَلَةَ الأَصْلِ في صَرْفِ الأَسْماءِ، ,وَلَعَلَّهُ يُشيرُ إلى لُغَةِ مَنْ يَصْرِفُ الأَسْماءَ مُطْلَقًا، وَهِيَ لُغَةُ بَني أَسدٍ كَما ذَكَرنا، والثّاني: أَنَّهُ جَعَلَهُما نَكِرَتَيْنِ فَصَرَفَ لِلتَّنْكيرِ، فَتابَعَ في هذا الوَجْهِ رأْيَ الفَرّاءِ، وَالظّاهِرُ مِنْ كَلامِهِ أَنَّهُ يُجيزُ الصَّرفَ في غَيْرِ القُرْآنِ.

وَأَرى أَنَّ الزَّجّاجَ ناقَضَ نَفْسَهُ، فَقَدْ أَجازَ قِراءَةَ (هُوَ الحَقَّ)[18] بِرَفْعِ (الحقَّ) (الزّجاج، 1988، 411/2)، وَأَجازَ قِراءَةَ (اهْبِطُوا مِصْرَ)[19]، بِمَنْعِ (مِصْرًا) مِنَ الصَّرْفِ (الزجاج، 1988، 144/1) وهاتانِ القِراءَتانِ منسوبَتانِ لِلْأَعْمَشِ (انظر الزمخشري: الكشاف، د.ت، 216/2-2017/، 1/ 154)، ومُخالِفتانِ لِقراءَةِ الجمهورِ، أقولُ: إذا كانَ الزَّجّاجُ أَجازَ تينِكَ القِراءَتَيْنِ، وَقَدْ خالَفَتا كِتابَ اللهِ عَلى قِراءَةِ الجُمْهورِ، فَكَيْفَ يَرْفُضُ هذهِ القِراءَةَ، بِحُجَّةَ عَدَمِ وُجودِ أَلِفٍ في (يَغوثَ وَيعوقَ) في كِتابِ اللهِ عَلى قِراءَةِ الجُمهورِ؟!

وَعَدَّ مَكّيٌّ هذهِ القِراءَةَ بَعيدَةً، فَلَمْ يُجِزْها، قالَ: "وَلَمْ يَنْصَرِفْ (يَغوث وَلا يَعوق) لِأَنَّهُما عَلى وَزْنِ يَقولُ، وَهُما مَعْرِفَةٌ، وَقَدْ قَرَأَ الأَعْمَشُ بِصَرْفِهِما، وذلِكَ بَعيدٌ" (القيسي، 1405هـ، 761/2)، فَسَبَبَا المَنْعِ عِنْدَهُ: وَزْنُ الفِعْلِ، والعَلَمِيَّةُ.

وَحَمَلَها ابنُ عَطِيَّةَ عَلى الوَهْمِ، فَلَمْ يُجِزْها، قالَ: "وَقَرَأَ الأَعْمَشُ (وَلا يَغوثًا وَيَعوقًا) بِالصَّرْفِ، وَذلِكَ وَهْمٌ؛ لِأَنَّ التَّعريفَ لازِمٌ وَوَزْنَ الفِعْلِ" (ابن عطية، 1422هـ، 376/5)، وَتابَعَهُ في ذلِكَ الشَّوْكانِيُّ (1414هـ، 360/5).

(17) - ذكر عبده الراجحي أن لغة بني أسد الصرف مطلقا، انظر كتابه: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص191.

(18) - الأنفال: 32، وقراءة الجمهور بالنَّصب.

(19) - البقرة: 61، وقراءة الجمهور بالصّرف.

وَذَهَبَ العُكْبَرِيُّ إلى أنَّ يَغوثَ ويَعوقَ "لا يَنْصَرِفانِ؛ لِوَزْنِ الفِعْلِ، وَالتَّعْريفِ، وَقَدْ صَرَفَها قَوْمٌ عَلى أنَّهُما نَكِرَتانِ" (العكبري، د.ت، 1242/3)، فَجَعَلَ التَّنْكيرَ سَبَبَ الصَّرْفِ، وَهُوَ بذلِكَ يُتابِعُ الوَجْهَ الثّاني الذي قالَهُ الفَرّاءُ.

وَأَشارَ الآلوسِيُّ إلى رأْيِ ابنِ عَطِيَّةَ، وَالزَّجّاجِ، وَرَفَضَ حُجَّةَ الزَّجّاجِ في كَوْنِها لُغَةً؛ لِأَنَّها "لُغَةٌ غَيْرُ فَصيحَةٍ لا يَنْبَغي التَّخْريجُ عَلَيْها" (الآلوسي، 1415هـ، 87/15)، ولا أَرى صَوابَ ما قالَهُ، فَلُغاتُ العَرَبِ كُلُّها يُحْتَجُّ بها، وَيُخَرَّجُ عَلَيْها.

وَاكْتَفى ابنُ عادِلٍ الدِّمَشْقِيُّ (ت775) بِإيرادِ آراءِ مَنْ سَبَقوهُ، وَلَمْ يُبْدِ رأيًا في القِراءَةِ (انظر: الدمشقي، 1998، 359/19).

وأَرى أنَّ أَوْجَهَ الآراءِ ما قالَهُ النَّحّاسُ، فَوُجودِ لُغَةٍ تَصْرِفُ ما لا يَنْصَرِفُ مُطْلَقًا؛ كافٍ لِلْأَخْذِ بِها، وَالتَّخْريجِ عَلَيْها، وَأَرى أنَّ ما قالَهُ ابنُ مالِكٍ مِنَ التَّناسُبِ، وَما قالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ مِنَ الازْدِواجِ، يَقَعَ مَوْقِعًا حَسَنًا في التَّخْريجِ، والقَبولِ

4- حَذْفُ نونِ الجَمْعِ المُضافِ بَعْدَ الفَصْلِ بيْنَه وَالمُضافِ إليْه:

أَوْرَدَ الزَّمَخْشَرِيُّ قَوْلَهُ تَعالى: ﴿وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: 102]، وذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ أنَّ الأَعْمَشَ قَرَأَ: " وَمَا هُم بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ"، بِحَذْفِ النّونِ مِنْ (بِضارّينَ).

فَأَجازَها الزَّمَخْشَرِيُّ، ذاهِبًا إلى أنَّ الحَذْفَ فيها عَلى الأَصْلِ بَيْنَ المُضافِ وَالمُضافِ إِلَيْهِ، ثُمَّ فَصَلَ بَيْنَهُما، فقالَ: "وَما هُمْ بِضارّي، بِطَرحِ النّونِ، وَالإضافَةِ إلى أَحَدٍ، وَالفَصْلِ بَيْنَهُما بالظَّرْفِ" (الزمخشري، د.ت، 173/1). ثُمَّ زادَ فَقالَ "فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يُضافُ إلى (أَحَدٍ) وَهُوَ مَجْرورٌ بِمِنْ؟ قُلْتُ: جَعَلَ الجارَّ جُزْءًا مِنَ المَجْرورِ" (الزمخشري، د.ت، 173/1). ويَبْدو أَنَّهُ يَقْصِدُ أَنَّ (مِنْ) زائِدَةٌ، وَ (أَحَدٍ) مُضافٌ إليْهِ، فَلا يُعْتَدُّ بِعَمَلِ (مِنْ) في مِثْلِ ذلِكَ، وتابَعَهُ في ذلك البَيْضاوِيُّ (1418هـ، 98/1).

وَتَبايَنَتْ آراءُ العُلَماءِ في هذهِ القِراءَةِ قَبْلَ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَبَعْدَهُ، فَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ يَلتَمِسُ لَها تَعليلًا، وَمِنْهُم مَنْ رَدَّها، ومِنْهم مَنْ ذَكَرَها دونَ التّعقيبِ عَلَيْها[20].

فَأَجازَها ابْنُ جِنّي، غَيْرَ أَنَّهُ عَدَّها "مِنْ أَبْعَدِ الشّاذِّ...وَأَمْثَلُ ما يُقالُ فيهِ: أنْ يَكونَ أَرادَ (وَما هُمْ بِضارّي أَحَدٍ)، ثُمَ فَصَلَ بَيْنَ المُضافِ، وَالمُضافِ إليْهِ، بِحَرْفِ الجَرِّ" (ابن جني، 1999، 103/1). وَظاهِرُ كَلامِ ابنِ جِنّي أَنَّهُ عامَلَها مُعامَلَةَ الأَصْلِ في الحَذْفِ؛ وَعَلَيْهِ، فَإِنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ، وَالبَيْضاوِيَّ، مُتابِعانِ لِرَأْيِ ابْنِ جِنّي.

وَأَجازَها ابْنُ عَطِيَّةَ مِنْ وَجْهَيْنِ: تابَعَ في الوَجْهِ الأَوَّلِ رَأيَ ابنَ جِنّي (ابن عطية، 1422هـ، 188/1)، وَذَهَبَ في الوَجْهِ الثّاني إلى حَذْفِ "النّونِ تخفيفًا" (ابن عطية، 1422هـ، 188/1). وإلى هذينِ الوَجْهَيْنِ ذَهَبَ أبو حَيّانَ الأَنْدَلُسِيُّ (1420هـ، 533/1)، والسّمينُ الحَلَبِيُّ (د.ت، 41/2-42)، وُابنُ عادِلٍ الدِّمَشْقِيُّ (1988، 350/2).

وَأَجازَها الصَّبّانُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَلْتَمِسْ لَها وَجْهًا، وَجَعَلَ مِنْ هذهِ القِراءَةِ شاهِدًا عَلى جَوازِ حذْفِ نونِ الجَمْعِ دونَ إضافَتِها، فَقالَ: يَحْتَمِلُ عَدَمُ الإضافَةِ بِأَنْ تَكونَ النّونُ محذوفَةً، كَحَذْفِها في قِراءَةِ الحَسَنِ (وَما هُمْ بِضارّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ)" (الصبان، 1997، 418/2).

أَمّا ابنُ مالِكٍ فَلَمْ يُجِزْها، وَعَدَّها "في غايَةٍ مِنَ الشُّذوذِ" (ابن مالك، 1990، 73/1)، فِمثْلُ هذا الحذفِ "لا يليقُ بِالاخْتِيارِ بَلْ بالاضْطِرارِ، نحوُ:" (ابن مالك، 1990، 73/1)

"وَلَسْنا إذا تَأْبونَ سِلْمًا بِمُذْعِنِي لَكُمْ غَيْرُ أَنّا إنْ نُسالِمْ نُسالِمِ"[21]

(20) - ذكرها السيوطي ولم يعقب عليها، انظر: السيوطي: الإتقان: 213/3.

(21) - لم أهتدِ إلى قائل البيت، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك: 73/1، والتذييل والتكميل لأبي حيان: 286/1، والدر المصون للسمين الحلبي: 41/2.

فابنُ مالِكٍ يُجيزُ مثلَ هذا الحَذْفِ؛ لِضَرورةِ الشِّعْرِ فَقَطْ، ولا يُجيزُهُ في غَيْرِ ذلِكَ.

وَفي ظَنّي أنَّ قَوْلَ ابنِ مالِكٍ أَقْرَبُ الآراءِ إلى الصَّوابِ، فَالأَصْلُ في اللُّغَةِ الإثْباتُ ما لَمْ يَعْرِضْ عارِضٌ يَدْعو إلى الحَذْفِ، وَفي قِراءَةِ الأَعْمَشِ فَصْلٌ بَيْنَ المُضافِ وَالمُضافِ إليْهِ، وَالعوْدَةُ بالمُضافِ إلى الأَصْلِ في عَدَمِ الحَذْفِ؛ لِزَوالِ عِلَّةِ الحَذْفِ بِالفَصْلِ، أَقْرَبُ إلى روحِ اللُّغَةِ.

5- إعْمالُ اسْمِ الفاعِلِ بَعْدَ حَذْفِ تَنوينِهِ مَنْعًا لالْتِقاءِ السّاكِنَيْنِ:

أَوْرَدَ الزَّمَخْشَرِيُّ الآيَةَ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ ﴾ [آل عمران: 185]، وَذَكَرَ أنَّ الأَعْمَشَ قَرَأَ (ذائِقَةُ المَوْتَ) بالنَّصْبِ.

وَلَمْ يُعَلِّلْها الزَّمَخْشَرِيُّ، غَيْرَ أَنَّهُ أَجازَها مُسْتَشْهِدًا لَها بِبَيْتٍ مِنَ الشِّعْرِ مَنْسوبٍ لِأبي الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيّ[22]، فَقالَ: "وَقَرَأَ الأعْمَشُ (ذائِقَةُ المَوْتَ) بِطَرْحِ التَّنوينِ مَعَ النَّصْبِ، كَقَوْلِهِ:

وَلا ذاكِرِ اللهَ إلّا قَليلا" (الزمخشري، د.ت، 448/1).

وعلى هذا النَّحْوِ تَبِعَهُ الرّازي (1420هـ، 452/9)، وَالبَيْضاوِيُّ (1418هـ، 52/2).

وَعَرَضَ بَعْضُ عُلَماءِ العَرَبِيَّةِ –قَبْلَ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَبَعْدَهُ- لهذهِ القِراءَةِ، فَمِنْهُمْ مُجيزٌ، ومِنْهُمْ مُشَذِّذٌ، ومِنْهم ذاكِرٌ لَها دونَ تَعليقٍ[23]:

فَالفَراءُ أَجازَها، وَأَورَدَ عَلَيْها البَيْتَ الذي أَوْرَدَهُ مِنْ بَعْدِهِ الزَّمَخْشَرِيُّ، وَهوُ مَنسوبٌ عِندَ الفَرّاء لِأبي الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ، وهو:

"فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذاكِرِ اللهَ إلّا قَليلا" (الفراء، د.ت، 202/2)

ثُمَّ عَقَّبَ بِقَوْلِهِ: " فَمَنْ حَذَفَ النّونَ[24] وَنَصَبَ قالَ: النِّيَّةُ التّنْوينُ...وَلكِنّي أَسْقَطْتُ النّونَ؛ للسّاكِنِ الَّذِي لَقِيَها وَأَعْمَلْتُ مَعناها" (الفراء، د.ت، 202/2). فَظاهِرُ قَوْلِهِ أنَّ التَّنوينَ مُرادٌ فيها، وَحَقُّهُ العَمَلُ، وإلى مثلِ هذا ذَهَبَ أَبو حَيّانَ الأَنْدَلُسِيُّ (1420هـ، 460/3)، وَالسَّمينُ الحَلَبِيُّ (د.ت، 52/3)، وَعُمَرُ بنُ عادِلٍ الدِّمَشْقِيُّ (د.ت، 97/6)، وأَحْمَدُ الدِّمْياطِيُّ البَنّاءُ (2006، ص392)، والآلوسِيُّ (1415هـ، 357/2).

أَمّا عبدُ القادِرِ البَغْدادِيُّ، فَنَقَلَ كَلامَ الفَرّاءِ مُعَقِّبًا عَلَيْهِ: "وَهُوَ صَريحٌ في جَوازِهِ في الكَلامِ، والصَّحيحُ مَذْهَبُ سيبَوَيْهِ" (البغدادي، 1997، 379/11)، وَبِعَوْدَتِنا لِكِتابِ سيبَويهِ، نَجِدُهُ يُناقِشُ مَسْأَلَةَ حَذْفِ التَّنْوينِ بِقَوْلِهِ: "وَقالَ المَرّارُ الأسدِيُّ:

"سَلَّ الهُمومَ بكلّ مُعْطِى رأْسِه ... ناجٍ مخالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعيَّسِ" (سيبويه، 1988، 426/1)

فَهُوَ عَلى المَعْنى لا على الأَصْلِ، وَالأَصْلُ التَّنْوينُ...وَلوْ كانَ الأَصْلُ هُنا تَرْكَ التَّنْوينِ لَما دَخَلَهُ التَّنْوينُ، وَلا كانَ ذلِكَ نَكِرَةً..." (سيبويه، 1988، 167/1)، وَأَوْرَدَ البَيْتَ الذي أَوْرَدَهُ الفَرّاءُ، فَعَقَّبَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: "لَمْ يَحْذِفِ التَّنوينَ اسْتِخْفافًا؛ ليُعاقِبَ المَجْرورَ، وَلكِنَّهُ حَذَفَهُ لالتقاء السّاكِنَينِ... وهذا اضْطِرارٌ" (سيبويه، 1988، 168/1).

فَالظّاهِرُ مِنْ كَلامِ سيبَوَيهِ، أنَّ حَذْفَ التَّنوينِ وَإعمالَهُ غَيْرُ جائِزٍ، إلّا لِضَرورةِ الشِّعْرِ، وبِناءً عَلى هذا، فَإنَّ عَبْدَ القَادِرِ البَغْدادِيَّ لا يُجيزُ قِراءَةَ الأَعْمَشِ.

---

(22) - البيت هو: فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذاكِرِ اللهَ إلّا قَليلا، وهو منسوب لأبي الأسود الدؤلي عند الفراء، انظر: معاني القرآن، 202/2.

(23) - أوردها الشوكاني ولم يعلق عليها، انظر: الشوكاني: فتح القدير، 467/1.

(24) - المقصود بالنون هنا، تنوين يلحق حركة الآخر. انظر: الجرجاني، علي بن محمد بن علي: التعريفات، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983، ص67.

وَأَميلُ إلى رَأْيِ الفَرّاءِ في المَسْأَلَةِ، فَحَذْفُ التَّنوينِ مُسَبَّبٌ عنْ عِلَّةِ التِقاءِ السّاكِنَيْنِ، وَنِيَّةُ الإعْمالِ واقِعَةٌ، وَالنِيَّةُ تُبيحُ الاسْتِعمالَ عَلى المَنْوِيِّ بِهِ وإنْ كانَ ظاهِرُ الكَلامِ لا يُشيرِ إلى ذلِكَ، أَلا تَرى إلى قَوْلِ الشّاعِرِ:

"أَيُّهذا اللّائِمي أَحْضُرَ الوَغى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي" (طرفة بن العبد، 2002، ص25)

فَحَذَفَ (أَنْ) وَأَبقى عَمَلَها عَلى نِيَّةِ الإعْمالِ، وَهذا شَبيهٌ بِذالكَ.

وَلِهذهِ القِراءَةِ ما يَعْضُدُها، وَيَتَّفِقُ مَعَها، فَقَدْ أَوْرَدَ ابْنُ جِنّي قِراءَةَ "بَعْضِ الأَعْرابِ (إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابَ[25] الأَلِيمَ)[26] بِالنَّصْبِ" (ابن جني، 1999، 81/2). وَكَذلكَ أَوْرَدَ قَوْلَهُ: "وَأَخْبَرَنا أَبو عَلِيٍّ عَنْ أَبي بَكْرٍ عَنْ أَبي العَبّاسِ، قالَ: سَمِعْتُ عُمارَةَ يَقْرَأُ: (وَلا اللَّيْلُ سابِقُ النَّهارَ)[27]، فَقُلْتُ لَهُ: ما أَرَدْتَ؟ فَقالَ: أَرَدْتُ (سَابِقٌ النَّهارَ)..." (ابن جني، 1999، 81/2. وابن جني، د.ت، 494/2).

وَأَجازَها الزَّمَخْشَرِيُّ، عادًّا إيّاها بَدَلًا مِنَ المُبْدلِ مِنْهُ المَرْفوعِ (مِلءُ)، فَقالَ: "وَقَرَأَ الأَعْمَشُ: ذَهَبٌ، بِالرَّفْعِ رَدًّا عَلى (مِلءُ)" (الزمخشري، د.ت، 383/1). وَتابَعَهُ الرّازي في ذلِكَ (1420هـ، 287/8)، وَالأَنْدَلُسِيُّ؛ إذْ ساقَ رَأيَ الزَّمَخْشَرِيِّ مُعَلِّقًا عَلَيْهِ: "وَيَعني بِالرَّدِّ: البَدَلَ، وَيَكونُ مِنْ بَدَلِ النَّكِرَةِ مِنَ المَعْرِفَةِ؛

6- جَمْعُ (فَعْلَةٍ) مِنَ المُعْتَلِّ الأَجْوَفِ عَلى (فَعَلاتٍ):

يَدورُ البَحْثُ في هذهِ المُباحَثَةِ في فَلَكِ قِراءَةِ الأَعْمَشِ كَما ذَكَرَها الزَّمَخْشَرِيُّ: ﴿ثلاثُ عَوَراتٍ لَكُمْ ﴾ [النور: 58]، مِنْ قَوْلِهِ تَعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ۚ مِّن قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ الظَّهِيرَةِ وَمِن بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ۚ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ ۚ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ ۚ طَوَّافُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (النور: 58).

وَأَجازَها الزَّمَخْشَرِيُّ، عَلى أنَّها لُغَةُ هُذيْلٍ، فَقالَ: "وَعَنِ الأَعْمَشِ: عَوَراتٍ، عَلى لُغَةِ هُذَيْلٍ" (الزمخشري، د.ت، 253/3). وَقَدْ ذَكَرَ سيبَويهِ (1988، 600/3)، قَبْلَ الزَّمَخْشَرِيِّ أنَّ تَحْريكَ مِثْلِ هذا عَلى لُغَةِ هُذَيْلٍ؛ لِأَنَّهُم يَقولونَ: بَيَضاتٌ وَجَوَزاتٌ، وَتابَعَ الزَّمَخْشَرِيَّ السَّمينُ الحَلَبِيُّ (د.ت، 549/9)، وَخالِدٌ الجَرْجاويُّ (2000، 517/2)، والسُّيوطِيُّ (د.ت، 89/1-90)، والشَّوْكانِيُّ (1414هـ، 29/4).

وَناقَشَها قَبْلَ الزَّمَخْشَرِيِّ الزَّجّاجُ، فَأَجازَها، غَيْرَ أَنَّهُ عَدَّ إسْكانَ الواوِ أَجْوَدَ مِنْ فَتْحِها؛ لِأَنَّ الإسْكانَ أَخَفُّ مَعَ الواوِ، فَقالَ: "وَالإسْكانُ أَكْثَرُ؛ لِثِقَلِ الحَرَكَةِ وَالواوِ. تَقولُ: طَلْحَةٌ وَطَلَحاتٌ، وَجَمْرَةٌ وَجَمَراتٌ. وَيَجوزُ في لَوْزَةٍ لَوَزاتٍ، بَحَرَكَةِ الواوِ، وَالأَجْوَدُ لَوْزاتٌ" (الزجاج، 1988، 52/4). فَالزَّجّاجُ يُجيزُ القِراءَةَ، غَيْرَ أنَّ قِراءَةَ الجُمْهورِ بِالتَّسكينِ أَجْوَدُ عِنْدَهُ؛ لِلْخِفَّةِ.

وَأَجازَها النَّحاسُ، وَذَكَرَ (1421هـ، 93/3) أَنَّ الفَرّاءَ حَكى أنَّ لُغَةَ قَيْسٍ (عَوَرات) بِفَتْحِ الواوِ[28]، ثُمَّ أَرْدَفَ قائِلًا: "إلّا أَنَّ التَّسْكينَ أَجْوَدُ في (عَوْراتٍ) وَما أَشْبَهَهُ؛ لِأَنَّ الواوَ إذا تَحَرَّكَتْ وَتَحَرَّكَ ما قَبْلَها قُلِبَتْ أَلِفًا، وَلَوْ فُعِلَ هذا؛

(25) - وهي قراءة أبي السمال كما ذكر ابن خالويه في مختصره. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القراءات من كاب البديع، تحقيق: براجستراسر وآثر جفري، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ط، د.ت، ص128، وعند العكبري في إعراب القراءات الشواذ ذكرت دون نسبة. انظر: العكبري: إعراب القراءات الشواذ، 2/ 462، و533/2، وعند أبي حيان في البحر المحيط منسوبة لأبي السمال وأبان عن ثعلبة عن عاصم، انظر: أبو حيان: البحر المحيط في التفسير، 99/9، وانظر في ذلك أيضا: الخطيب: عبد اللطيف: معجم القراءات، 23/8.

(26) - الصافات: 38. وقراءة الجمهور كما هي في مصحف عثمان بجر (العذاب الأليم)،

(27) - يس: 40، وقراءة الجمهور كما هي في مصحف عثمان بجرّ (النهار).

(28) - لم أقع على رأي الفراء هذا في معاني القرآن.

لَذَهَبَ المَعْنى" (النحاس، 1421هـ، 93/3). فَالنَّحّاسُ يَعُدُّ قِراءَةَ الجُمهورِ عَلى التَّسْكينِ أَجْوَدَ؛ لِأَنَّ التَّحْريكَ قَدْ يُفضي إلى الإبْدالِ، فَيَذهَبَ المَعْنى، فالنَّحّاسُ يَعُدُّ قِراءَةَ التَّسكينِ الأَعلى، وَالأَجْوَدَ، كَالزَّجّاجِ.

وَناقَشَها ابنُ عَطِيَّةَ، فَأَجازَها؛ لِأَنَّ التَّحْريكَ هُوَ الأَصْلُ، فَقالَ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ كَلامَ الزَّجّاجِ: "وَمَنْ قَرَأَ بِالفَتْحِ فَعَلى الأَصْلِ في فَعْلَةٍ وَفَعَلاتٍ" (ابن عطية، 1422هـ، 179/4).

وَتابَعَ أَبو حَيّانَ الأَنْدَلُسِيُّ الزَّمَخْشَرِيَّ، وَأَضافَ لُغَةَ تَميمٍ إلى لُغَةِ هُذَيْلٍ، فَذَكَرَ أَنَّها "لُغَةُ هُذيلِ ابنِ مُدرِكَةَ، وَبَني تَميمٍ" (الأندلسي، 1420هـ، 69/8). وَتابَعَ أَبا حَيّانَ ابْنُ عادِلٍ الدِّمَشْقِيُّ (د.ت، 450/14)، وَالآلوسِيُّ (1415هـ، 403/9).

وَلَمْ يُجِزْها القُرطُبِيُّ، وَأَوْرَدَ البَيْتَ الآتي:

"أبو بَيَضاتٍ رائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفيقٌ يمنحُ المنكبين سَبوحُ"[29]

مُعَقِّبًا عليْهِ بِأَنَّهُ شاذٌّ لا يُقاسُ عليهِ (القرطبي، 1964، 305/12)، وَهذا رَأْيُ ابنُ جِنّي مِنْ قَبْلِهِ في البَيْتِ (انظر: ابن جني، 2000، 402/2).

وَفي ظَنّي أَنَّ كِلا الجَمْعَيْنِ –أَعْني فَعْلاتٍ، وَفَعَلاتٍ- عَلى دَرَجَةٍ واحِدَةٍ مِنَ الجَوْدَةِ، وَلا فَضْلَ فيها لِلُغَةٍ عَلى أُخرى، وَقَدْ دَخَلَ الجَمْعانِ بَعْضَ مَعاجِمِ اللُّغَةِ، دونَ تَفْريقٍ بَيْنَهُما، فَذَهَبَ الجَوْهَرِيُّ إلى أَنَّ "العَوْرَةَ: سَوْءَةَ الإِنْسانِ، وَكُلَّ مَا يُسْتَحْيا مِنْهُ، وَالجَمْعُ: عَوَراتٌ، وَعَوْراتٌ بِالتَّسْكينِ" (الجوهري، 1987، مادة عَوَرَ). وَتابَعَهُ في ذلِكَ ابْنُ مَنْظورٍ (1414هـ، مادة عَوَرَ)، وَالزَّبيدِيُّ (د.ت، مادة عَوَرَ).

الخاتِمَةُ:

بَيَّنَتِ الدِّراسَةُ، بَيانًا دالًّا، عَنْ أَثَرِ قِراءَةِ الأَعْمَشِ في تَوْجيهِ النَّصِّ القُرآنِيِّ عِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ مِنْ أَرْبابِ اللُّغَةِ، وَكَشَفَتْ، كَشْفًا جَلِيًّا، عَنْ قيمَةِ قِراءَةِ الأَعْمَشِ في إِثْراءِ الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ، عَلى المُسْتَوَيَيْنِ: النَّحْوِيِّ، وَالصَّرْفِيِّ.

وَأَظْهَرَتِ الدِّراسَةُ، أَنَّ عُلَماءَ اللُّغَةِ لَمْ يَكونوا عَلى رَأْيٍ واحِدٍ في قِراءَةِ الأَعْمَشِ، فَمِنْ ناحِيَةِ التَّوجيهِ؛ اخْتَلَفوا في تَوْجيهِ قِراءَتِهِ، وَإيرادِ الحُجَجِ لَها أَوْ عَلَيْها، وَمِنْ ناحِيَةِ المَوْقِفِ؛ انْقَسَموا إلى مُجيزٍ، وَرادٍّ، وَمُضَعِّفٍ، وَمُشَذِّذٍ.

وَأَلْمَعَتِ الدِّراسَةُ، إلى أَنَّ بَعْضَ النُّحاةِ رَدّوا قِراءَةَ الأَعْمَشِ؛ اتِّباعًا لِصَرامَةِ القاعِدَةِ اللُّغَوِيَّةِ، في حينِ أجازَها آخرونَ؛ لِوُجودِ نَظيرٍ لَها في لُغَةِ العَرَبِ –لُغَةٍ، أَوْ شاهِدٍ، أَوْ تَبريرٍ مَعْقولٍ يَتَناسَبُ مَعَ روحِ اللُّغَةِ- يَخْرُقُ هذهِ الصَّرامَةَ.

وَأَنْبَهَتِ الدِّراسَةُ، إلى وُجودِ تَناقُضٍ واضِحٍ عِنْدَ بَعْضِ النُّحاةِ، وَهُوَ الزَّجّاجِ الذي كانَ يُبَرِّرُ حَرْفًا مِنْ قِراءَةِ الأَعْمَشِ المُخالِفِ لِقِراءَةِ الجُمْهورِ، فَيَقْبَلُهُ، وَيُجيزُهُ، وَكانَ يَرْفُضُ، وَيَرُدُّ حَرْفًا آخَرَ؛ لِمُجَرَّدِ مُخالَفَةِ حَرْفِ الجُمْهورِ، لا لِسَبَبٍ آخَرَ.

التَّوْصِياتُ:

ما نوقِشَ في هذا البَحْثِ نَزْرٌ يسيرٌ مِنْ قِراءَةِ الأَعْمَشِ، فيوصي الباحثُ بِتَتَبُّعِ باقي المَواضِعِ، ففيها مِنَ الدَّرْسِ اللُّغويِّ عامَّةً ما يستحقُّ الدِّراسَةَ، وَيُضيفُ مُباحثاتٍ أُخَرَ في مَيْدانِ اللُّغَةِ.

---

(29) - البيت بلا نسبة في شرح التسهيل: 104/1، ومنسوب للهذلي في خزانة الأدب: 104/8-105، وبلا نسب في الخصائص: 187/3، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: 260/3.

ثَبْتُ المَصادِرِ وَالمَراجِعِ.

- القرآن الكريم.
- ابن أبي داوود، أبو بكر عبد الله بن سليمان (2002): كتاب المصاحف، ط1، تحقيق: محمد بن عبده، دار الفاروق الحديثة، مصر، القاهرة.
- ابن الباذش، أحمد بن علي بن أحمد الانصاري الغرناطي (د.ت): الإقناع في القراءات السبع، د.ط، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، مصر، طنطا.
- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير (د.ت): النشر في القراءات العشر، د.ط، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، مصر.
- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن (1422ه): زاد المسير في علم التفسير، ط1، تحقيق: عبد الرازق المهدي، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1999)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، د.ط، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (2000)، سر صناعة الإعراب، ط1، تحقيق: أحمد رشدي عامر ومحمد فارس، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت)، الخصائص، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد (1401ه)، الحجة في القراءات السبع، ط4، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، مصر.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد (د.ت)، مختصر في شواذ القراءات من كاب البديع، د.ط، تحقيق: براجستراسر، مكتبة المتنبي، مصر، القاهرة.
- ابن خلكان، شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد (1971): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، د.ط، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، لبنان، بيروت.
- ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (د.ت): حجة القراءات، د.ط، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، مصر، القاهرة.
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب (1422ه): المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط1، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله الجياني (1405ه)، شواهد التوضيح والتصريح لمشكلات الجامع الصحيح، ط1، تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله الجياني (1990)، شرح تسهيل الفوائد، ط1، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، القاهرة.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله الجياني (د.ت)، شرح الكافية الشافية، ط1، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى (1400ه): السبعة في القراءات، ط2، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.
- ابن منظور، محمد بن مكرم (1414ه): لسان العرب، ط3، دار صادر، لبنان، بيروت.

- ابن يعيش، يعيش بن علي (2001): شرح المفصل للزمخشري، ط1، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.
- أبو سليم، عبد القادر (د.ت): التناسب في النحو، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة، مجلد 2، عدد2، ص253.
- الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي (1990): معاني القرآن، ط1، تحقيق: هدى محمود قراعة، القاهرة، مكتبة الخانجيظن مصر
- الأزهري، خالد بن عبد الله الجرجاوي (2000): شرح التصريح على التوضيح أو التوضيح بمضمون التصريح، ط1، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.
- الأشموني، أبو الحسن نور الدين الشافعي (1998): شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.
- الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله (1904ه): حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، د.ط، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.
- الأغلب العجلي (1985) ديوانه ضمن" شعراء أمويون"، (تحقيق نوري القيسي، ط1، عالم الكتب، لبنان، بيروت.
- الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (1415 هـ): روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ط1، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (1980)، البيان في غريب إعراب القرآن: د.ط، تحقيق: طه عبد الحميد طه ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
- الأندلسي، أبو حيان (1420ه)، البحر المحيط في التفسير، د. ط، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، لبنان، بيروت.
- الأندلسي، أبو حيان (د.ت)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ط1، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.
- الأنصاري، ابن هشام عبد الله بن يوسف (1985)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط6، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، سوريا، دمشق.
- الأنصاري، ابن هشام عبد الله بن يوسف (د.ت)، أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، د.ط، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق.
- الأنصاري، عمر بن قاسم (2001)، المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر، ط1، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.
- أنيس، إبراهيم (1976): دلالة الألفاظ، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، القاهرة.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر (1997): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ط4، تحقيق: عبد السام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، القاهرة.
- البناء، أحمد بن محمد الدمياطي (2006): إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ط3، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.

- البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر (1418ه): أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ط1، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت.
- الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم (2002): الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ط1، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت.
- الجبالي، حمدي (1983)، في مصطلح النحو الكوفي تصنيفا واختلافا واستعمالا، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد.
- الجبالي، حمدي (2007)، "مظاهر من التباين اللهجي في معاني القرآن للفراء"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مجلد4، عدد2، ص3.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي (1983): التعريفات، ط1، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (1987): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط4، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، لبنان، بيروت.
- الحلواني، محمد خير (2000): الواضح في النحو، ط6، دار المأمون للتراث، سوريا، دمشق.
- الخطيب، عبد اللطيف (2000): معجم القراءات، ط1، دار سعد الدين للطباعة والنشر، سوريا، دمشق.
- الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد (د.ت): حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، د.ط، دار صادر، لبنان، بيروت.
- الداني، أبو عمر عثمان بن سعيد (1984): التيسير في القراءات السبع، ط2، تحقيق: أوتو تريزل، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت.
- الدمشقي، ابن عادل الحنبلي (1998): اللباب في علوم الكتاب، ط1، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.
- الدينوري، ابن قتيبة (د.ت): تأويل مشكل القرآن، د.ط، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.
- الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (1997): معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ط1، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.
- الراجحي، عبده (1996): اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د.ط، دار المعرفة الجامعية، مصر، الإسكندرية.
- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر (1420ه): مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، ط3، دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت.
- الزبيدي، المرتضى محمد بن محمد بن عبد الرازق (د.ت): تاج العروس من جواهر القاموس، د.ط، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، مصر، الإسكندرية.
- الزجاج: أبو إسحق إبراهيم بن السري بن سهل (1988): معاني القرآن وإعرابه، ط1، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، لبنان، بيروت.
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (1407ه): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت.

- السلامين، محمد أحمد (2007): المستويان النحوي والدلالي في قراءة الأعمش، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة مؤتة.
- السمين الحلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف (د.ت): الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، د.ط، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، سوريا، دمشق.
- سيبويه، عمر بن عثمان (1988): الكتاب، ط3، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1974) الإتقان في علوم القرآن، د.ط، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (د.ت)، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث، د.ط، تحقيق: حسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (د.ت)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، د.ط، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، القاهرة.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (1414ه): فتح القدير، ط1، دار ابن كثير، سوريا، دمشق.
- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (1997): حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.
- طرفة بن العبد (2002): ديوانه، ط3، تح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (1996)، إعراب القراءات الشواذ، ط1، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، لبنان، بيروت.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (د.ت)، التبيان في إعراب القرآن، د.ط، تحقيق: علي محمد البجاوي، البابي الحلبي وشركاه، مصر.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين:
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1993): الحجة للقراء السبعة، ط2، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، سوريا، دمشق.
- الفراء، ابو زكريا يحيى بن زياد (د.ت): معاني القرآن، ط1، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
- القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد (1992): الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، ط4، مكتبة السوادي للتوزيع، السعودية.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (1964): الجامع لأحكام القرآن، ط2، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة، دار الكتب المصرية، مصر.
- القيسي، مكي بن أبي طالب (1405ه): مشكل إعراب القرآن، ط2، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.
- الكفوي، أبو البقاء ايوب بن موسى الحسيني (د.ت): الكليّات، د.ط، تحقيق: عدنان درويش وحمد المصري، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.
- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (2008): توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ط1، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، مصر.

- المزني، جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي (1980): تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط1، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (1421ه): إعراب القرآن، ط1، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.
- النيسابوري، أحمد بن الحسين (1981): المبسوط في القرءات العشر، د.ط، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، سوريا، دمشق.
- النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد (1416ه): غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ط1، تحقيق: زكريا عميراتدار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.
- الهذلي، أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة (2007): الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، ط1، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، مصر، القاهرة.
- الهروي، محمد بن أحمد بن الأزهري (1991): معاني القراءات، ط1، مركز البحوث في كلية الآداب، السعودية، جامعة الملك سعود.